فى التقريب بين اللغتين

للأستاذ محمود أحمد الغمراوى

قرأت فى الأهرام كلمتين فى التقريب بين اللغتين ؛ أولاهما لعبد الحميد عمر أفندى بمحكمة النقض ، وثانيتهما لأحمد عبد اللطيف بدر أفندى المدرس بپور سعيد ؛ وقد تضمنت الأولى دعوة موجهة إلى الخاصة أن يتركوا اللغة العربية الفصحى وأن يستبدلوا بها فى مخاطباتهم ومكاتباتهم ما يستعمله العامة فى مخاطباتهم من الجمل والكلام ، فيستعملوا مثلا جملة (حضروا الرجال) التى تجرى على ألسنة العامة بدلا من (الرجال حضروا) إذ لا مانع عنده من ذلك ما دام مثل هذا الاستعمال قد ورد فى التنزيل الحكيم فى قوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا) — سورة الأنبياء — وفى قوله تعالى (ثم عموا وصموا كثير منهم) فى سورة المائدة (لا العنكبوت) كما قال ؛ وقال إنه لا يهمه الاختلاف فى أوجه الإعراب فى الآيتين ما دامت العبرة هى بالاستعمال ، وليس يعنيه أن يكون (الذين ظلموا) فى الآية الأولى فاعلا أو بدلا أو غير ذلك . وكذا لا يعنيه ما يقال فى الآية الثانية (ثم عموا وصموا كثير منهم) من أوجه الإعراب .

وتضمنت الكلمة الثانية أن كاتبها : أحمد عبد اللطيف بدر أفندى يخالف الأول فى رأيه لما يترتب عليه من أن جعل فاعلين لفعل واحد كما فى لغة (أكلونى البراغيث) على زعمه يؤدى إلى تناسى القاعدة الأصلية ، ويرى أن يكون التقريب بين اللغتين بإشاعة الألفاظ المحرفة وإحلالها محل الألفاظ الفصيحة فتستعمل كلمة (مِن) مكان (مَن) ولفظ (فين) بدل (أين) و (اتمنه ومنين) مكان (لِمَ) و (من أين) . وزعم أن ورود الآيتين الكريمتين على لغة (أكلونى البراغيث) وهى غير اللغة الفصحى إنما كان للتحدى والإعجاز والدلالة على أن القرآن من صميم لغة العرب على تباين لهجاتها ، ولذلك جازت القراءات المتعددة فيه ، وأول المفسرون الآيتين بما يدنيهما من اللغة الفصحى الخ .

ضفادع فى ظلماء ليل تجاوبت :

وليت شعرى كيف يكون التحدى بغير الفصيح للإعجاز ؟ أم كيف يتوهم ذو علم أن المفسرين يؤولون القرآن بما يدنيه من اللغة الفصحى وهو فى أعلى طبقات البلاغة ؟

وأنه كتب بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع كل هذا الذى شهد عليه لا غير وحفظ هذا المصحف إلى خلافة عثمان فكثر اختلاف الناس فى القراءات وكادوا يقتتلون فجمع الناس على مصحف واحد نسخوه من المصحف الذى عند حفصة وكان الناسخون هم زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد ابن العاص وعبد الرحمن بن الحارث المخزومى ، وقد تركوا ما خالف المصحف الموجود من زيادة ونقص وإبدال كلة بأخرى مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم ولم يثبت ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن ، ثم أمر سيدنا عثمان ووافقه المسلمون حرصاً على وحدة الأمة وجمعا لكلمتها وخشية أن يدخل فى القرآن ما ليس منه فأحرقت جميع المصاحف الأخرى التى لا تتفق مع المصحف الإمام . وإذن فقد أصبحت هذه المصاحف التى أجمع عليها المسلمون هى التى يعول على رسمها فى القراءة وأضيف إليها شرط صحة سندها وأن توافق العربية ولو بوجه من الوجوه واعتبر ما عدا ذلك شاذاً فما خالف اللغة العربية باطل من أساسه وما خالف الرسم العثمانى شاذ تعبداً حيث خالف إجماع الأمة مع صحة سنده وما لم يصح سنده شاذ حيث لا دليل على قرآنيته . والواقع أن ما خالف الرسم العثمانى قد هجره القراء السابقون فانقطع سنده فأصبح مشكوكا فى كونه من السبعة فبعد عن أن يكون قرآناً تصح به الصلاة والعبادات وشرط التعبد بالقرآن أن يكون متصل السند صحيح الرواية مقطوعاً بقرآنيته .

أما الآراء التى تقول إن السبعة الأحرف هى حلال وحرام وترغيب وترهيب ... أو أنها محكم ومتشابه وقصص وأمثال ... أو أنها أمر ونهى ... الخ فكلها آراء باللغة الضعف لا تستند على أوهى دليل . ولعل فى ما كتب تبياناً وتوضيحاً سليما مقبولا من كل وجه والله أعلم بكتابه وهو بكل شىء عليم .

عبد الستار أحمد فراج
محرر بالمجمع اللغوى

لقد أخطأ الأستاذ أحمد عبد اللطيف في ظنه أن لغة (أكلوني البراغيث) أناها الضعف من ناحية أنها تعتمد فاعلين لفعل واحد؛ فما اعتراها الضعف إلا لأنها تلحق بالفعل علامة التثنية والجمع عند إسناده إلى ظاهر مثنى أو مجموع، إذ ليس ثمة حاجة إلى هذه العلامة والواو في الجملة حرف وليست بضمير — كما ظن — حتى تكون فاعلا على هذه اللغة (شرح ابن عقيل قول ابن مالك في باب الفاعل):

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وأخطأ الكاتبان القصد، إذ يرى الأول أن تستبدل اللغة العامية باللغة العربية الفصحى، ومعنى ذلك إهمال اللغة العربية وإهدار قواعدها، وإفساد نظامها؛ وإذ يرى الثاني أن تترك المفردات الفصيحة ويستعاض عنها بالمحرف والدخيل، فإنه إذا ضم رأي كل منهما إلى رأي صاحبه كان منهما مزيج قاتل للغة مفسد لمفرداتها وتراكيبها، هادم لقواعدها، مود بنظامها، مقوض لبنائها المحكم الرصين. يقول عبد الحميد أفندي عمر إنه لا يرى مانعاً من أن يستعمل الخاصة ما يجري على ألسنة العامة في المخاطبات والمكاتبات بدلا من الفصيح، إذ قد ورد في التنزيل الحكيم نظير هذا الاستعمال، وإنه لا يهمه الاختلاف في أوجه الإعراب، ولا ينبغي أن تكون كلمة (الذين) وكلمة (كثير) في الآيتين فاعلا أو بدلا ما دام الاستعمال قد ورد به. ولم يدر أن الإعراب هو الذي يفتح مغاليق الكلام ويبين أغراضه ومعانيه ويكشف عن وجه الدلالة فيه فيعرف الحسن المقبول ويتميز من المردود المرذول.

وإذا كان لا يدري لم يمنعون أن تستعمل جملة (حضروا الرجال) كما تستعمل كلمة (الرجال حضروا) وأن تكون مساوية لها، فليعلم أنه يمنع من المساواة بينهما أمور بعضها يرجع إلى اللفظ وبعضها يرجع إلى المعنى. فما يرجع إلى اللفظ الثقل الذي جلبه حرف الصلة الساكن الذي جيء به ليكون علامة على الجمع دون حاجة داعية، فإذا حذف لالتقاء الساكنين بقي الفعل مضموم اللام فيلتبس عند الوقف على الرجال بالاسم الدال على المعنى المقابل للجمع، وذلك خلل معنوي، وإذا ضم الفاعل بقي الثقل الناشيء من توالي ثلاث واوات أولاها مضمومة وبانيها مكسور، وهي مع اللام الأخيرة في الرجال تخرج من اللسان، وانتقال اللسان من ضم إلى كسر ثم ضم في حروف متحدة المخرج تقريباً فيه صعوبة لا تخفى. فالجملة الأولى (حضروا الرجال) تشتمل على مخالفة القياس بضم آخر الماضي حيث ينبغي أن يفتح وفيها ثقل قد عرفته وتعقيد قد تبينته. ثم إن فيها وراء ذلك مانعاً آخر يمنع من مساواتها للجملة الفصيحة وهو أنها ليس فيها سوى إسناد واحد، ولا تقال (بعد أن تصحح) إلا لخالي الذهن. أما الجملة الثانية الفصحى فإنها مشتملة على إسنادين ويخاطب بها من يكون شاكا في أن الرجال المعهودين له قد حضروا، فلكل منهما مقام يغاير مقام الأخرى. هذا ما يتعلق بالفرق بين الجملتين.

فأما الآيتان الكريمتان فإن من المقرر أن قراءة القرآن سنة متبعة فلا تجوز القراءة بغير ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان مما تسوغه القواعد العربية: ذلك بأن ما روي عن النبي هو العربي الفصيح الكفيل بأداء الأغراض المقصود أداؤها من النظم. وليس كل ما جاز عربية يجوز قراءة؛ فليس كل ما جاز عربية جاز قراءة. ولنسق لذلك مثالا: قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) قرئ تطهرهم بالرفع على أن الجملة صفة لصدقة، على أن الجزم سائغ عربية في جواب الأمر، لكن لم يقرأ به أحد من السبعة، ذلك بأن الجزم في جواب الأمر يقتضي ترتب التطهير على مجرد أخذ الصدقة منهم كما يترتب الجزاء على الشرط، وليس الأمر على ذلك؛ فقد يؤدي بعض الناس الصدقة وهو شحيح بها كاره لأدائها فلا تكون صدقة مطهرة له ولا زكية لنفسه، وإنما تطهر الصدقة معطيها وتزكيه إذا أداها طيب النفس راضياً وجاد بها آناً بعد آن ومرة بعد مرة حتى تبرأ نفسه من داء الشح ووصمة البخل؛ وهذا سر التعبير بالفعل المضارع والإتيان بالصفة جملة فعلية دون أن تكون اسما مفرداً. هذا ولنعد إلى الكلام في الآيتين فنقول:

قد جرى المفسرون على أن يوردوا عند تفسيرهم للآيات ما تحتمل من أوجه الإعراب حسبما تقتضيه الصناعة النحوية دون نظر إلى ما يكون منها مناسباً للمقام ولما تقتضيه البلاغة. بيد أن الخاصة منهم كالزمخشري ومن اقتفى أثره يقدمون الوجه المناسب على غيره في الذكر حسبما أوتوا من ذوق علمي. وقد يقصر ما أوتوه

من الذوق عن إدراك دقائق المعاني والإحساس بلطائفها فيخطئون. وفي هاتين الآيتين قدموا الوجه الإعرابي الملائم للأسلوب البليغ الأعلى على سواه، فقدموا إعراب (الذين) و (كثير) بدلا على سواه من الأوجه وأصابوا. ووجه الصواب فيه ظاهر لمن ألم بقواعد البلاغة وتذوق أساليب البيان؛ فالآية (وأسروا النجوى الذين ظلموا..) جاءت عقب الحديث عن الناس والتعجب مما هم فيه من غفلة عن العاقبة وإعراض عن ذكرها وعن التفكير في أمرها مع اقتراب حسابهم ودنو وقت جزائهم وعقابهم على ما فرطوا في جنب الله، وإذا أتاهم ذكر من ربهم استمعوه وهم يلعبون، لاهية قلوبهم وأسروا النجوى استخفافاً واستهزاء بمن يذكرهم مستنكرين أن يكون أهلا لأن يختصه الله بأن ينزل عليه الذكر من بينهم قائلين (هل هذا إلا بشر مثلكم) فالضمائر كلها جارية على جماعة الناس، ولما كان الخاصة من الزعماء والقادة هم الذين يناوئون الداعي إلى الحق والمذكر به ويتناجون فيما بينهم بما يتناجون به من الكيد له والاستهزاء به والعامة تبع لهم فيما يكيدون ويديرون أسند الأسرار إلى الضمير العائد إلى الناس إشعاراً بأن للعامة كفلا من أوزار الخاصة لمتابعتهم لهم؛ ثم أبدل الاسم الموصول من الضمير لبيان من يصدر عنهم الإسرار بالنجوى وقول الزور على الحقيقة وهم أولئك الزعماء الذين ظلموا أنفسهم بالإعراض عن الحق استكباراً وظلموا الناس بإضلالهم وصرفهم عنه وصدهم عن سبيله استبقاء لنفوذهم وحفظاً لسلطانهم؛ ولم يقل وأسر النجوى الذين ظلموا لأنه يؤذن بانقضاء الحديث عن الناس عند (لاهية قلوبهم) وابتداء حديث عن أناس ظالمين يسرون النجوى في أمر الرسول واتهامه بأنه ساحر الخ فينقطع حبل الكلام ويختل نظمه ولا يتأدى الغرض الذي تأدى بإسناد الفعل إلى الضمير ثم إبدال الاسم الموصول منه. هذا إلى أن البدل مؤذن بفصل مماثل للفعل المذكور، لأن البدل عندهم على نية تكرار العامل فيفيد تأكيد حصول الإسرار بالنجوى من الذين ظلموا. وعلى هذا النحو يسهل على العارف أن يتبين ما في آية المائدة: (لقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وأرسلنا إليهم رسلا، كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون. وحسبوا أن لا تكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم، ثم عموا وصموا كثير منهم والله بصير بما يعملون) فيعرف ما فيها من أسرار البلاغة. هذا.

أما بعد فقد غشيت العرب والمسلمين غاشية ليس لها من دون الله واقية، وأزفت الآزفة حتى فغرت أبصارهم لها كاشفة، فهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين ثم لا يتوبون ولا هم يذكرون؛ بل غدوا على حرد قادرين، ولأنفسهم ظالمين، وعن دينهم معرضين، ولشريعة الله هادمين، ولكتاب الله ولغة العرب محاربين. يعبث بلغة القرآن صبيانهم، ويجرؤ على الطعن في كتاب الله والقول فيه بغير علم جهلاؤهم وكبراؤهم، ويطفئون نور العلم في مشاهده، ويأتون بناء الدين واللغة من قواعده، حتى عمت الطامة، واستحكمت الغمة، وحقت الكلمة. فهل في المسلمين لدين الله من صديق، وهل للغة العرب بين أبناء العرب من شفيق أو رفيق؟ أم هل فيهم من مفيق، وهل يعتبرون بهذه الأحداث، التي ستقذف بهم — إذا لم يفيقوا — إلى بطون الأجداث؟

اللهم احفظ دينك واحم كتابك، وابعث في نفوس العرب والمسلمين روحاً منك تحيي به دينهم وتحمي لغتهم وأوطانهم وتدفع عنهم كيد الكائدين وعبث العابثين المفسدين إنك نعم المجيب.

محمود أحمد الغمراوي

من علماء الأزهر

من مؤلفات نقولا الحداد العلمية

	ص
عالم الذرة أو الطاقة الذرية Atomic Energy	٣٠
هندسة الكون بحسب ناموس النسبية Relativity	٣٥
فلسفة التفاحة أو جاذبية نيوتن Newtons Gravitation	١٠

تطلب هذه الكتب من دار الرسالة ومن المؤلف في ٢ ش البورصة الجديدة ومن بعض المكاتب خالصة أجرة البريد